

إن جعل فاتح مايو يوم نضال طبق التقاليد المجيدة للحركة العمالية العالمية يستلزم وضع حصيلة لحركتنا النقابية.



بعد جولات من «الحوار» لم تتمكن حركتنا النقابية من انتزاع مكاسب في مستوى تطلعاتها إلى تحسين ظروف عمل وحياة ملايين الأجراء. لماذا؟ لأننا لم نمارس الضغط الكافي على أرباب العمل ودولتهم. إن قسما كبيرا من الأجراء لا يشارك في النضالات، والكيفية التي تنظم بها لا تساعد على تلك المشاركة. إن تقييم مجريات الإضرابات العامة، والمسيرات العمالية الوطنية يبين بوضوح نقص التعبئة، وحتى نسفا للإضراب (تعويض ساعات الإضراب لأرباب عمل القطاع الخاص الذي دعت إليه القيادات النقابية)، وتباعد الخطوات النضالية على نحو لا يساعد على تصاعد التعبئة واشتدادها.

إن التقييم الإجمالي لحصيلة الخطوات النضالية بقيادة التنسيق النقابي مهمة عاجلة، دونها تسير حركتنا النقابية إلى هلاك. فالدولة ستعمل على استدراج قياداتها إلى قبول قانون منع الإضراب، وتدمير مكاسب التقاعد، وقانون التحكم في النقابات لتدجينها، وغيرها كثير. وما يشجع الدولة أنها سبق أن نجحت في تمرير مدونة الشغل التي خربت مكاسب عقود من الكفاح وعممت الهشاشة.

تضعف الدولة نقابات العمال بمعدل البطالة المرتفع، وبتعميم العمل غير المرسوم، وبالقمع الممنهج، وبمساعدة أرباب العمل على قهر كفاحات العمال (مثال مصبرات ضحى بايت ملول حيث تم تشريد أكثر من 600 عاملة وعامل منذ عام وشهر، وإغلاق شركة لاسمير وتشريد عمالها، وشركة عمال مغرب ستيل للصلب...)، وكذلك بجر القيادات إلى سياسات مضرة بمصالح الطبقة العاملة ونضالها. قول الحقيقة شرط لعلاج أخطائنا، وإخفاؤها دعم لأعدائنا. ومن لا ينتقد الأداء النقابي لا يريد له خيرا.

إن ترك النضالات الجارية تنهزم بالامتناع عن تنظيم التضامن (مثال كفاح عمال الفسفاط، وعمال كراون...)، وتناسي معاناة قطاعات خاضت نضالات ضارية (مثال شغيلة أوتوروت غير المرسمين ظلما)، وتجاهل قهر النساء العاملات المضاعف، والتفرج على استفراد الدولة بفرض حالة طوارئ قمعية ضد التنظيم النقابي بمدينة وازرقات، هو الذي يخرب النقابة.

إن قوة الشغيلة قادرة على فرض تحسين أوضاعهم على طريق تغييرها الجوهرى، لكنها قوة مشتتة، ضحية لليأس بفعل تراكم الفشل الناتج عن سياسة قياداتها التي لا تراعى مصلحة الطبقة العاملة، بل تغلب عليها ما يسمى «مصلحة الاقتصاد الوطني» و«تنافسية المقاول المغربية» و«الاستقرار»، وهي سياسية ستؤدي، في حال استمرارها، إلى مزيد من الفشل وما ينتج عنه من يأس يغذي المشاريع السياسية للقوى الرجعية المستعملة للدين.

التمسك بخطط نضالي وفي لمصالح العمال، والعمل من أجل تقدم العمال ليخوضوا غمار النضال السياسي بمطالب و أهداف خاصة بهم وبواسطة حزبهم الخاص بهم، هذا هو الطريق إلى وضع بديل لأهوال الرأسمالية التابعة التي تسحق يوميا ملايين العمال، وملايين الكادحين، بالمدن والقوى.

وحدة المصير بين العمال وباقي الكادحين تستلزم بناء تعاون نضالي بين حركة العمال وكل الحركات النضالية لفئات شعبية أخرى.

فإلى الأمام من أجل حركة نقابية طبقية ومن أجل حزب عمال اشتراكي، على طريق التحرر من الاستبداد وبناء مجتمع العدل الاجتماعي والمساواة، المجتمع الاشتراكي
عاش فاتح مايو الاممي...عاش نضال العمال ضد كل مستغليهم والمستبدين.

تيار المناضل-ة، 30 أبريل 2016

إن جعل فاتح مايو يوم نضال طبق التقاليد المجيدة للحركة العمالية العالمية يستلزم وضع حصيلة لحركتنا النقابية.



بعد جولات من «الحوار» لم تتمكن حركتنا النقابية من انتزاع مكاسب في مستوى تطلعاتها إلى تحسين ظروف عمل وحياة ملايين الأجراء. لماذا؟ لأننا لم نمارس الضغط الكافي على أرباب العمل ودولتهم. إن قسما كبيرا من الأجراء لا يشارك في النضالات، والكيفية التي تنظم بها لا تساعد على تلك المشاركة. إن تقييم مجريات الإضرابات العامة، والمسيرات العمالية الوطنية يبين بوضوح نقص التعبئة، وحتى نسفا للإضراب (تعويض ساعات الإضراب لأرباب عمل القطاع الخاص الذي دعت إليه القيادات النقابية)، وتباعد الخطوات النضالية على نحو لا يساعد على تصاعد التعبئة واشتدادها.

إن التقييم الإجمالي لحصيلة الخطوات النضالية بقيادة التنسيق النقابي مهمة عاجلة، دونها تسير حركتنا النقابية إلى هلاك. فالدولة ستعمل على استدراج قياداتها إلى قبول قانون منع الإضراب، وتدمير مكاسب التقاعد، وقانون التحكم في النقابات لتدجينها، وغيرها كثير. وما يشجع الدولة أنها سبق أن نجحت في تمرير مدونة الشغل التي خربت مكاسب عقود من الكفاح وعممت الهشاشة.

تضعف الدولة نقابات العمال بمعدل البطالة المرتفع، وبتعميم العمل غير المرسوم، وبالقمع الممنهج، وبمساعدة أرباب العمل على قهر كفاحات العمال (مثال مصبرات ضحى بايت ملول حيث تم تشريد أكثر من 600 عاملة وعامل منذ عام وشهر، وإغلاق شركة لاسمير وتشريد عمالها، وشركة عمال مغرب ستيل للصلب...)، وكذلك بجر القيادات إلى سياسات مضرة بمصالح الطبقة العاملة ونضالها. قول الحقيقة شرط لعلاج أخطائنا، وإخفاؤها دعم لأعدائنا. ومن لا ينتقد الأداء النقابي لا يريد له خيرا.

إن ترك النضالات الجارية تنهزم بالامتناع عن تنظيم التضامن (مثال كفاح عمال الفسفاط، وعمال كراون...)، وتناسي معاناة قطاعات خاضت نضالات ضارية (مثال شغيلة أوتوروت غير المرسمين ظلما)، وتجاهل قهر النساء العاملات المضاعف، والتفرج على استفراد الدولة بفرض حالة طوارئ قمعية ضد التنظيم النقابي بمدينة وازرقات، هو الذي يخرب النقابة.

إن قوة الشغيلة قادرة على فرض تحسين أوضاعهم على طريق تغييرها الجوهرى، لكنها قوة مشتتة، ضحية لليأس بفعل تراكم الفشل الناتج عن سياسة قياداتها التي لا تراعى مصلحة الطبقة العاملة، بل تغلب عليها ما يسمى «مصلحة الاقتصاد الوطني» و«تنافسية المقاول المغربية» و«الاستقرار»، وهي سياسية ستؤدي، في حال استمرارها، إلى مزيد من الفشل وما ينتج عنه من يأس يغذي المشاريع السياسية للقوى الرجعية المستعملة للدين.

التمسك بخطط نضالي وفي لمصالح العمال، والعمل من أجل تقدم العمال ليخوضوا غمار النضال السياسي بمطالب و أهداف خاصة بهم وبواسطة حزبهم الخاص بهم، هذا هو الطريق إلى وضع بديل لأهوال الرأسمالية التابعة التي تسحق يوميا ملايين العمال، وملايين الكادحين، بالمدن والقوى.

وحدة المصير بين العمال وباقي الكادحين تستلزم بناء تعاون نضالي بين حركة العمال وكل الحركات النضالية لفئات شعبية أخرى.

فإلى الأمام من أجل حركة نقابية طبقية ومن أجل حزب عمال اشتراكي، على طريق التحرر من الاستبداد وبناء مجتمع العدل الاجتماعي والمساواة، المجتمع الاشتراكي
عاش فاتح مايو الاممي...عاش نضال العمال ضد كل مستغليهم والمستبدين.

تيار المناضل-ة، 30 أبريل 2016